أثر إلغاء حالة الطوارئ على تدفقات الاستثمار الأجنبي

إعداد

الباحث / احمد صلاح عثمان البيجاوى

مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق – جامعة دمياط

العدد العاشر يوليو–2024

المقدمة:

قد تستجد علي الدولة ظروف غير عادية، تشكل خطرًا يهدد بقاءها ويعرض الأمن والنظام العام في جزء منها أو كلها للخطر، أو يهدد كيانها ووحدتها الترابية، ذلك الخطر الذي يكون مصدره أسبابًا داخلية أو خارجية، وأيا كانت فهي ظروف واقعية مادية تختلف من حيث طبيعتها وجسامتها، فمن حيث الطبيعة قد يكون الخطر فيها نتيجة أسباب طبيعية كالكوارث الطبيعية أو وقوع حرب أو قيام حالة تنذر بوقوعها أو إضطرابات داخلية أو انتشار وباء أو كوارث عامة، كما تختلف من حيث جسامتها ومدة سريانها فقد يكون عمرها قصيرًا لا يتعدى أيامًا معدودات، وقد يمتد إلى سنوات وقد تقتصر علي أجزاء من الدولة وقد يشمل حدود الدولة كلها، تنتج عنها خسائر مادية وقد تودي بحياة العديد من البشر (الشواربى، ٢٠٢٠).

تلك الأوضاع تدفع بالدولة إلى مواجهة هذه الظروف الطارئة بالإعلان عن حالة الطوارئ والتي تقتضي حلول أو

إجراءات استثنائية أو غير عادية محل الاجراءات العادية التي كانت سارية في غياب ذلك الخطر، بغية التصدي لهذه المخاطر بما يناسبها ويعتبر لازمًا لمواجهة تبعاتها وهو الأمر الذي يحتم علي الدولة فرض بعض القيود علي الممارسات الاستثمارية، ويكتسب هذا التصرف مشروعيته القانونية من الدستور والمواثيق الدولية، التي تجيز للدولة في هذه الحالة الخروج عن ما هو مألوف من إجراءات عادية لتحل محلها قوانين الطوارئ، والتي يتطلب إعمالها التقيد بجملة من الضوابط الشكلية والموضوعية، لا يتم التقيد فيها بالشروط والأوضاع العادية المنصوص عليها في الدستور، وإمكانية التحلل المؤقت من التزاماتها الدولية بما فيها الإلتزامات الدولية تجاه حقوق المستثمرين، لكن في حدود ما يتطلبه الوضع، وريثما يعود الوضع إلى الحالة الطبيعية بزوال الظرف الاستثنائي الذى كان يهدد الدولة(الجوهري، ٢٠١٩).

ففي ظل إعلان حالة الطوارئ والعمل بقوانين الطوارئ قد تتعرض حقوق المستثمر وحرياته للإنتهاك رغم حرص المشرع

وإحاطته بجملة من الضمانات تكفل حمايتها من خلال مواثيق الإتفاقيات التي تؤكد على ضرورة حماية الاستثمار.

وحيث يعتبر الاستثمار أحد المكونات الرئيسية للإنفاق الكلي الأكثر تأثيرًا على الدورة الإنتاجية، ومستويات التوظيف والحد من البطالة. يعزي ذلك إلى الدور الرئيسي الذي يقوم به الاستثمار في تحديد مستويات النمو الاقتصادي. إضافة إلى أن تحسن مستويات النشاط الاقتصادي وانخفاض مستوي البطالة مرهون بشكل كبير بمستويات الإنفاق الاستثماري، كما يمثل الاستثمار جانب الطلب حيث يعتمد من الدرجة الأولي علي رأس المال أو ما تم إدخاره من قبل فئات المجتمع، ويمثل رأس المال جانب العرض. ويحفز إنخفاض أسعار الفائدة المستثمرين على الاستثمار في جميع القطاعات وبالتالي فإن تقلبات أسعار الفائدة وثبات سعر الصرف تؤثر على كلا من الاستثمار والإدخار وذلك كله في ظل استقرار الأوضاع الامنية(عبد السلام، ٢٠٢٢).

وفي السنوات الماضية اتسمت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر بالتذبذب من سنة إلى أخري من حيث القيمة، وكذلك حصتها من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميًا، يرجع ذلك أساسًا إلى أن الجزء الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مصر تمثل عمليات شراء من جانب مستثمرين غير مقيمين لأصول قائمة في مصر إضافة إلى أن مناخ الاستثمار في مصر يتسم بالحساسية وفق التطورات المحلية والتي تتأثر بطريقة مباشرة بتطبيق حالة الطوارئ(فرحات على، ٢٠١٧).

لذا جاء إلغاء حالة الطوارئ كخطوة إيجابية لطمأنه المستثمر الأجنبي والتكفل وحفظ حقوقه داخل البلاد والذي يتزامن مع تطورات البنية التحتية ووصول الخدمات والمرافق إلى المناطق النائية في مصر والذي يعتبر في المقام الأول من اهتمامات المستثمر الأجنبي ويأتي ذلك مؤكدًا أن العلاقات الاقتصادية تمكن

مصر من استغلال كافة الفرص الاستثمارية المتاحة بما تمتلكه من موقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية.

مشكلة الدراسة:

أثار قرار رئيس الجمهورية بإلغاء حالة الطوا رئ جدلاً واسعًا على كافة الأصعدة الاقتصادية المحلية والدولية، وجاء كإعلان على أن الدولة المصرية أصبحت آمنة ومستقرة سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا ومستعدة لجذب الاستثمارات الأجنبية.

لذا يمكن صياغة مشكلة البحث عن " **مدى أثر حالة الطوارئ على تدفقات الاستثمار الأجنبي** "

- الدعوة إلى دعم إلغاء قانون الطوارئ وتطوير البنية التحتية والمرافق لجذب المستثمر .
- التوعية إلى أهمية إطلاع المستثمرين الأجانب على قواعد القانون العام التي تدعم استثماراتهم وأنه لن يكون هناك أي استثناءات.

ضرورة تفعيل الضوابط والقواعد التي يحتاج اليها المستثمر الأجنبي في ظل الغاء قانون الطوارئ.

أهداف الدراسة:

- التعريف بقانون الطوارئ.
- توضيح أهمية الغاء قانون الطوارئ على تدفقات الاستثمار الأجنبي .
- الكشف عن الضمانات المكفولة للمستثمر الأجنبي في ظل إلغاء قانون الطوارئ.
- إجلاء الرؤي حول التطبيقات العملية لإلغاء حالة الطوارئ واستكشاف الضمانات المكفولة في ظل الإلغاء على تدفق الاستثمارات الأجنبية .
- التعريف بالموضوع وتحديد مدي تأثير إلغاء حالة الطوارئ على تدفقات الاستثمارات الأجنبية .

- المناقشة الموضوعية لتأثير حالة الطوارئ على الاستثمارات الأجنبية.
- كشف الآثار السلبية على الاستثمارات الأجنبية في ظل وجود حالة الطوارئ .
- كشف الآثار الإيجابية على الاستثمارات الأجنبية في ظل عدم وجود حالة الطوارئ.
- إلقاء الضوء على توقع حالة الاستثمارات الأجنبية في ظل إلغاء حالة الطوارئ.
- إبراز كيفية عمل الدولة مع الظروف المستجدة لزيادة وتشجيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية.
- الكشف على الضمانات المكفولة للمستثمر الأجنبي في ظل إلغاء حالة الطوارئ.

- المساهمة في إثراء المجال العلمي بهذا النوع من الدراسات والتي تعد رائدة لبيان مدي تأثر الاستثمار الأجنبي في ظل الغاء حالة الطوارئ.

- محاولة القاء الضوء على هذا الجانب المهم من إلغاء حالة الطوارئ والتي كانت كثيرًا ما تتخذ ذريعة لطرد الاستثمار الأجنبي في مثل هذه الظروف.

- تزامن فكرة اقتراح هذه الدراسة مع قرار إلغاء حالة الطوارئ.

فروض الدراسة:

للإجابة على تساؤلات الدراسة تم صياغة الفروض الآتية:

الفرضية الأساسية: يؤثر قانون إلغاء حالة الطوارئ على تدفقات الاستثمار الأجنبي.

- تؤثر الظروف المستجدة للدولة على تدفقات الاستثمار الأجنبي.

- تؤثر الضمانات المقبولة للمستثمر الأجنبي في ظل الغاء حالة الطوارئ على تدفق الاستثمار الأجنبي.

المنهج المتبع في الدراسة:

تستوجب طبيعة الدارسة إتباع المنهج الوصفي التحليلي بهدف التعرف على أثر إلغاء حالة الطوارئ في جذب الاستثمارات الأجنبية.

المتغيرات:

المتغير المستقل: **إلغاء حالة الطوارئ**

المتغير التابع: **الاستثمار الأجنبي**

مفاهيم الدراسة:

قانون الطوارئ: هو فرض أحكام عرفية أو استثنائية بموجب قوانين مؤقته لسحب صلاحيات من السلطات التشريعية وتسندها إلى السلطات التنفيذية والتي تشمل فرض قوانين تقيد حرية الحركة.

الاستثمار الأجنبي: هو ممارسة المال الأجنبي لنشاط معين داخل بلد آخر عن طريق تدفقات نقدية أو تكنولوجية أو

خبرات تقنية منقولة إلى الدولة المضيفة ويؤثر على التنمية والاقتصاد داخلها.

المبحث الاول

تطبيقات الاثار المترتبة علي الغاء حالة الطوارئ

اولا الاعوام : ٢٠١٩/٢٠٢٠/٢٠٢١

إن إلغاء قانون الطوارئ له تأثير هائل بشكل أو بأخر على الاقتصاد، وخصوصا في ظل الطموحات في المرحلة الحالية. أن تأثر القرار علي مناخ الاستثمار بصورتيه المحلية والأجنبية سيكون جيدا، فالاستثمار يبحث دوما علي حالة الاستقرار الأمني والسياسي[١]. وسوف نستعرض ما كانت علية طبية الاستثمارت الاجنبية قبا الغاء حالة الطوارئ

[١] عبد الله، مرجع سابق، ص٣٩.

Foreign Direct Investment (FDI) in Egypt by Country

(US$ mn)

		السنوات							
		2018/2019*	2019/2020*	قيمة التغير	نسبة التغير	2020/2021*	2021/2022*	قيمة التغير	نسبة التغير
صافي الإستثمارات الأجنبية المباشرة	Net Foreign Direct Investm	8236.3	7453.0	-783.3	0.9	5214.2	8937.4	3723.2	1.7
تدفقات للداخل	Inflows	16393.5	15836.6	-556.9	1.0	13914.8	22205.5	8290.7	1.6
الولايات المتحدة الأمريكية	USA	1354.1	1412.1	58.0	1.0	1625.3	1530.4	-94.9	0.9
المملكة المتحدة**	UK**	..	..			1770.0	1990.1	220.1	1.1
الاتحاد الأوروبى	EU	10225.1	8964.7	-1260.4	0.9	5084.6	6737.1	1652.5	1.3
ألمانيا	Germany	283.1	267.9	-15.2	0.9	300.2	633.3	333.1	2.1
فرنسا	France	279.1	330.3	51.2	1.2	276.2	550.6	274.4	2.0
المملكة المتحدة	UK	3661.2	2359.1	-1302.1	0.6	0.0	0.0	0.0	0.0
إيطاليا	Italy	5205.1	4081.6	-1123.5	0.8	2249.9	1995.7	-254.2	0.9
اليونان	Greece	-2.4	6.7	9.1	-2.8	-6.5	5.8	12.3	-0.9
أسبانيا	Spain	66.1	52.3	-13.8	0.8	55.0	125.2	70.2	2.3
هولندا	The Netherlands	986.7	1410.3	423.6	1.4	1329.4	2148.1	818.7	1.6
البرتغال	Portugal	-0.1	0.6	0.7	-6.0	0.7	28.9	28.2	41.3
بلغاريا	Bulgaria	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3	1.9	1.6	6.3
بلجيكا	Belgium	51.4	85.9	34.5	1.7	246.8	547.3	300.5	2.2
لوكسمبرج	Luxembourg	-358.6	236.9	595.5	-0.7	265.1	224.9	-40.2	0.8
الدانمارك	Denmark	-1.8	3.7	5.5	-2.1	3.0	45.1	42.1	15.0
السويد	Sweden	7.9	3.7	-4.2	0.5	2.7	70.5	67.8	26.1
النمسا	Austria	9.8	50.3	40.5	5.1	4.6	13.6	9.0	3.0

جدول (١)

٢٠١٩/ ٢٠٢٠ – ٢٠٢٠/ ٢٠٢١

قيمة التغير ونسبة التغير

يتضح من الجدول السابق أن صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ٢٠١٩/٢٠٢٠ سجلت قيمة تغير بالسالب(– ٧٨٣,٣) بما يوازى نقص في التدفقات بنسبة ٠,٩%، بالإضافة إلى التغير بالسالب للتدفقات الداخلة(–

٥٥٥,٣) بما يوازى نقص بنسبة ١% عن ٢٠٢٠/٢٠١٩على العكس ارتفعت قيمة صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ٢٠٢٢/٢٠٢١ بقيمة (٣٧٢٣,٢) أي بنسبة ١,٧%، كما ارتفعت التدفقات الداخلة(٨٢٩٠,٧) بما يوازى زيادة بنسبة ١,٦% لنفس الفترة كما انخفض صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة للإتحاد الأوربي في ٢٠٢٠/٢٠١٩ بقيمة (-١٢٦٠,٤) بما يوازى نقص في التدفقات بنسبة ٠,٩%، بينما ارتفع في ٢٠٢١/٢٠٢٠ صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة للإتحاد الأوربي بقيمة (١٦٥,٥) بما يوازى زيادة في صافي التدفقات بنسبة ١,٣% وقد انخفض صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة أيضًا للمملكة المتحدة في ٢٠٢٠/٢٠١٩ بقيمة (-١٣٠٢,١) بما يوازى نقص في التدفقات بنسبة ٠,٦% ونقصصافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لإيطاليا في ٢٠٢٠/٢٠١٩ بقيمة (-١١٢٣,٥) بما يوازى نقص في التدفقات بنسبة ٠,٨%، وانخفض أيضًا في ٢٠٢١/٢٠٢٠ صافي الاستثمارات الأجنبية

المباشرة لإيطاليا بقيمة (-٢٥٤,٢) بما يوازى زيادة في صافي التدفقات بنسبة ٠,٩% وقد انخفض صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لإسبانيا في ٢٠٢٠/٢٠١٩بقيمة (-١٣,٨) بما يوازى نقص في التدفقات بنسبة ٠,٨%، بينما ارتفع في ٢٠٢١/٢٠٢٠ صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لإسبانيا بقيمة (٧٠,٢) بما يوازى زيادة في صافي التدفقات بنسبة ٢,٣%

Foreign Direct Investment (FDI) in Egypt by Country

(US$ mn)

		السنوات							
		2018/2019(*)	2019/2020(*)	قيمة التغير	نسبة التغير	2020/2021*	2021/2022*	قيمة التغير	نسبة التغير
النمسا	Austria	9.8	50.3	40.5	5.1	4.6	13.6	9.0	3.0
قبرص	Cyprus	24.4	25.2	0.8	1.0	93.8	67.5	-26.3	0.7
رومانيا	Romania	1.2	1.0	-0.2	0.8	1.2	1.4	0.2	1.2
لاتفيا	Latvia	0.0	0.0	0.0	0.0	1.9	0.1	-1.8	0.1
أيرلندا	Ireland	53.1	-0.1	-53.2	0.0	205.3	177.5	-27.8	0.9
بولندا	Poland	2.7	-0.7	-3.4	-0.3	4.2	9.7	5.5	2.3
التشيك	Czech Republic	3.4	1.5	-1.9	0.4	3.3	10.6	7.3	3.2
مالطا	Malta	33.8	1.5	-32.3	0.0	31.4	31.8	0.4	1.0
إستونيا	Estonia	0.0	0.0	0.0	0.0	0.2	0.2	0.0	1.0
المجر	Hungary	0.3	0.5	0.2	1.7	0.2	3.0	2.8	15.0
كرواتيا	Croatia	-80.6	2.3	82.9	0.0	2.9	15.1	12.2	5.2
سلوفينيا	Slovenia	4.0	1.4	-2.6	0.4	5.1	1.4	-3.7	0.3
سلوفاكيا	Slovakia	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	6.4	6.3	64.0
ليتوانيا	Lithuania	0.1	0.0	-0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
فنلندا	Finland	-4.8	42.9	47.7	-8.9	7.6	20.7	13.1	2.7
الدول العربية	Arab Countries	3080.2	3875.3	795.1	1.3	3122.6	8235.9	5113.3	2.6
السعودية	Saudi Arabia	430.1	356.2	-73.9	0.8	325.3	491.6	166.3	1.5
الإمارات العربية المتحدة	United Arab Emirates	972.2	1819.2	847.0	1.9	1411.1	5656.3	4245.2	4.0
تونس	Tunisia	35.6	39.0	3.4	1.1	55.6	58.7	3.1	1.1
الكويت	Kuwait	690.3	363.7	-326.6	0.5	353.5	669.3	315.8	1.9
قطر	Qatar	373.2	678.3	305.1	1.8	507.9	518.3	10.4	1.0
ليبيا	Libya	12.3	22.0	9.7	1.8	25.4	19.3	-6.1	0.8
الاردن	Jordan	89.7	22.8	-66.9	0.3	52.5	51.9	-0.6	1.0
البحرين	Bahrain	186.3	309.2	122.9	1.7	246.3	457.9	211.6	1.9
لبنان	Lebanon	159.3	191.5	32.2	1.2	107.4	28.3	-79.1	0.3
سلطنة عمان	Oman	-7.7	1.1	8.8	-0.1	-0.1	-4.7	-4.6	47.0

جدول (٢)

صافي التدفقات النقدية

٢٠١٩/ ٢٠٢٠ – ٢٠٢٠/ ٢٠٢١

قيمة التغير ونسبة التغير

يتضح من الجدول السابق انخفض صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لفنلندا في ٢٠١٩/٢٠٢٠ بقيمة (-٨,٩)، بينما ارتفع في ٢٠٢٠/٢٠٢١ صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لفنلندا بقيمة (١٣,١) بما يوازى زيادة في صافي التدفقات بنسبة ٢,٧%

Foreign Direct Investment (FDI) in Egypt by Country

(US$ mn)

		السنوات							
		2018/2019(*)	2019/2020(*)	قيمة التغير	نسبة التغير	2020/2021*	2021/2022*	قيمة التغير	نسبة التغير
اليمن	Yemen	79.4	1.9	-77.5	0.0	1.2	2.7	1.5	2.3
السودان	Sudan	1.9	5.6	3.7	2.9	1.5	4.0	2.5	2.7
المغرب	Morocco	42.7	45.4	2.7	1.1	21.0	51.1	30.1	2.4
أخرى	Others	14.9	19.4	4.5	1.3	14.0	231.2	217.2	16.5
باقى دول العالم الأخرى	Other Countries	1734.1	1584.5	-149.6	0.9	2312.3	3712.0	1399.7	1.6
سنغافورا	Singapore	39.4	-0.3	-39.7	0.0	144.5	441.9	297.4	3.1
سويسرا	Switzerland	186.3	152.2	-34.1	0.8	471.2	649.4	178.2	1.4
اليابان	Japan	24.5	23.2	-1.3	0.9	37.1	73.7	36.6	2.0
كندا	Canada	192.5	141.1	-51.4	0.7	166.6	186.5	19.9	1.1
الصين	China	239.5	200.3	-39.2	0.8	485.2	563.4	78.2	1.2
تايوان	Taiwan	14.4	2.3	-12.1	0.2	3.6	23.9	20.3	6.6
تركيا	Turkey	15.4	-9.6	-25.0	-0.6	138.1	179.9	41.8	1.3
برمودا	Bermuda	62.3	18.7	-43.6	0.3	12.9	66.5	53.6	5.2
الهند	India	52.0	12.7	-39.3	0.2	-1.1	77.8	78.9	-70.7
كوريا الجنوبية	South Korea	-26.9	163.1	190.0	-6.1	162.6	311.6	149.0	1.9
أستراليا	Australia	1.9	5.0	3.1	2.6	20.0	16.2	-3.8	0.8
النرويج	Norway	12.8	-9.3	-22.1	-0.7	43.9	25.4	-18.5	0.6
شيلي	Chile	42.2	49.1	6.9	1.2	39.7	45.4	5.7	1.1
أوكرانيا	Ukraine	32.6	20.0	-12.6	0.6	22.4	38.0	15.6	1.7
دول أخرى	Others	845.2	816.0	-29.2	1.0	565.6	1012.4	446.8	1.8

جدول (٣)

صافي التدفقات النقدية

٢٠١٩/ ٢٠٢٠ – ٢٠٢٠/ ٢٠٢١

قيمة التغير ونسبة التغير

يتضح من الجدول السابق انخفض صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنغافورة في ٢٠٢٠/٢٠١٩ بقيمة (-٣٩,٧)، بينما ارتفع في ٢٠٢١/٢٠٢٠ صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لسنغافورة بقيمة (٢٩٧,٤,١) بما يوازى زيادة في صافي التدفقات بنسبة ٣,١%

ويتضح من الجدول السابق أيضًا انخفض صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة للصين في ٢٠٢٠/٢٠١٩ بقيمة (-٣٩,٢) بنسبة تغير (٠,٨)، بينما ارتفع في ٢٠٢١/٢٠٢٠ صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة للصين بقيمة (٨٧,٢) بما يوازى زيادة في صافي التدفقات بنسبة ١,٢%

ثانياً: الغاء حالة الطوارئ في أعوام ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ وأول ٢٠٢٤

صافي التدفقات	تدفق للخارج	تدفق للداخل
٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٢/٢٠٢١
8937.4	13268.1	22205.5

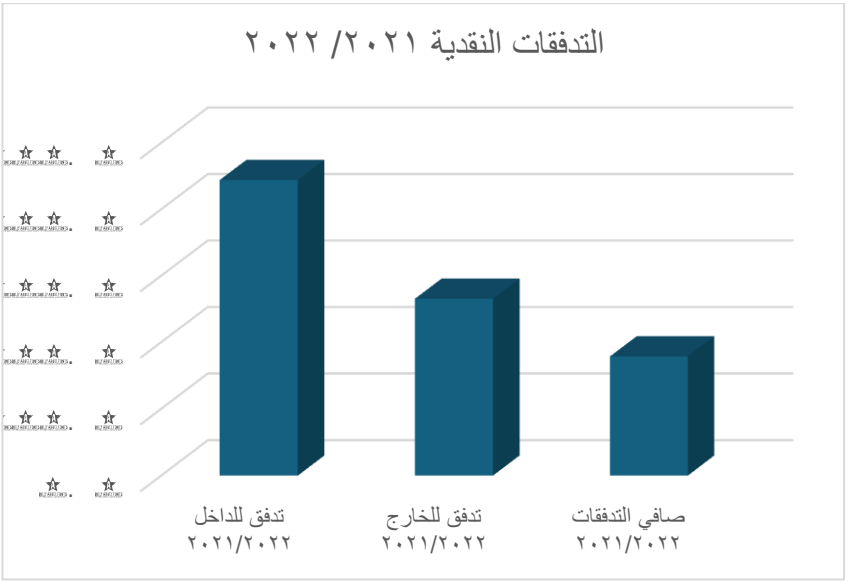

يتضح من الرسم البياني زيادة التدفق الداخل بقيمة ٢٢٢٥٠,٥ عن التدفق الخارج بقيمة ١٣٢٦٨,١ بفارق

٨٩٣٧,٤ الذي يمثل صافي التدفقات النقدية وهذا في

صالح الإستثمار للدولة حيث بداية الغاء حالة الطوارئ •

صافي التدفقات ٢٠٢٢/٢٠٢٣	تدفق للخارج ٢٠٢٢/٢٠٢٣	تدفق للداخل ٢٠٢٢/٢٠٢٣
10038.7	13014.4	23053.1

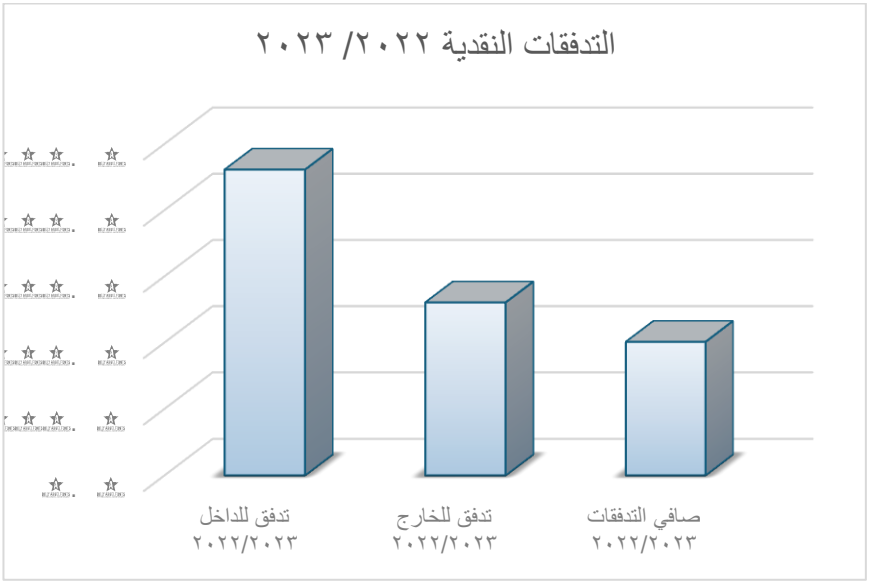

يتضح من الرسم البياني زيادة التدفق الداخل بقيمة ٢٣٠٥٣,١ عن التدفق الخارج بقيمة ١٣٠١٤,٤ بفارق

١٠٠٣٨,٧ الذي يمثل صافي التدفقات النقدية وهذا في صالح الإستثمار للدولة حيث لا توجد حالة الطوارئ

صافي التدفقات ٢٠٢٣/٢٠٢٢	صافي التدفقات ٢٠٢٢/٢٠٢١
10038.7	8937.4

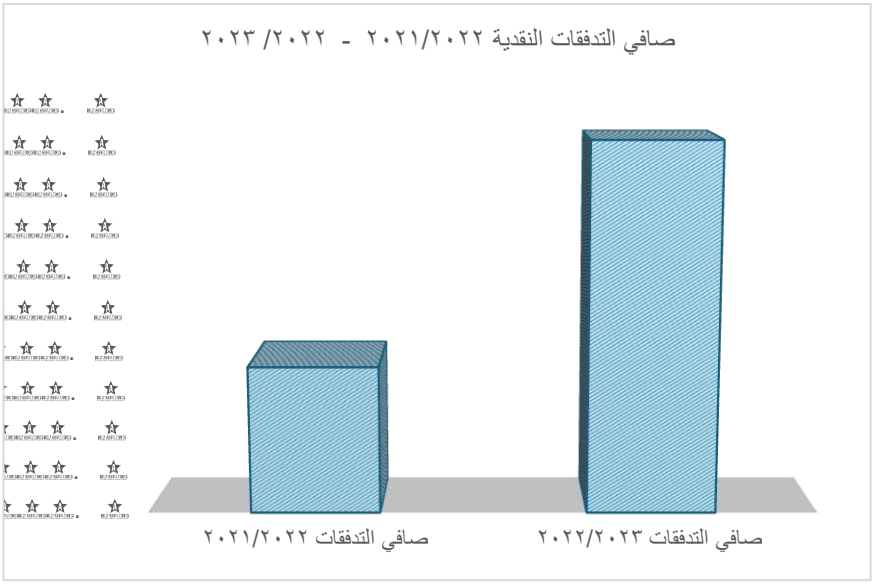

يتضح من الرسم البياني زيادة صافي التدفقات النقدية بقيمة ٨٩٣٧,٤ عن ٢٠٢٢/٢٠٢١ عن صافي التدفقات النقدية بقيمة ١٠٠٣٨,٧ أي بنسبة ١,١٣% حيث الغيت حالة الطوارئ واستقرار الأوضاع داخل الدولة .

شكل (١)

حجم الاستثمار الأجنبي قبل حالة الطوارئ في مصر

شكل (٢)

حجم الاستثمار الأجنبي بعد الغاء حالة الطوارئ في مصر

مؤشرات القطاع الخارجى (Cont. External Sector Indicators)

الأتحاد الأوربى والدول العربية أكبر مصدر لتدفق الأستثمارات بالداخل

The European Union and the Arab countries are the largest source of investment inflows

55- تدفقات الإستثمارات للداخل الربع الرابع 2020/2021

55- Investments inflows Q4 2020/2021

(مليار دولار)

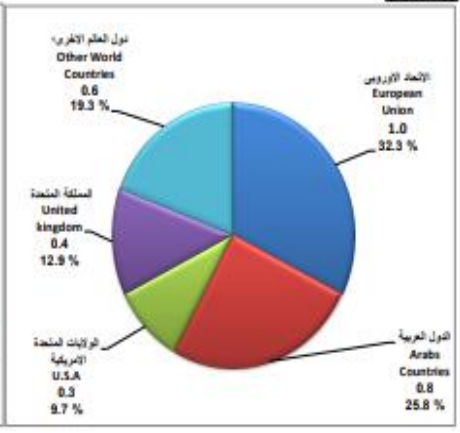

56- تدفقات الإستثمارات للداخل الربع الرابع 2021/2022

56- Investments inflows Q4 2021/2022

(billion dollar)

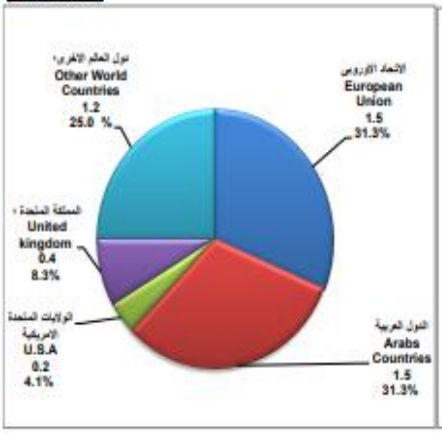

رسومات بيانية للإستثمار الأجنبي في مصر

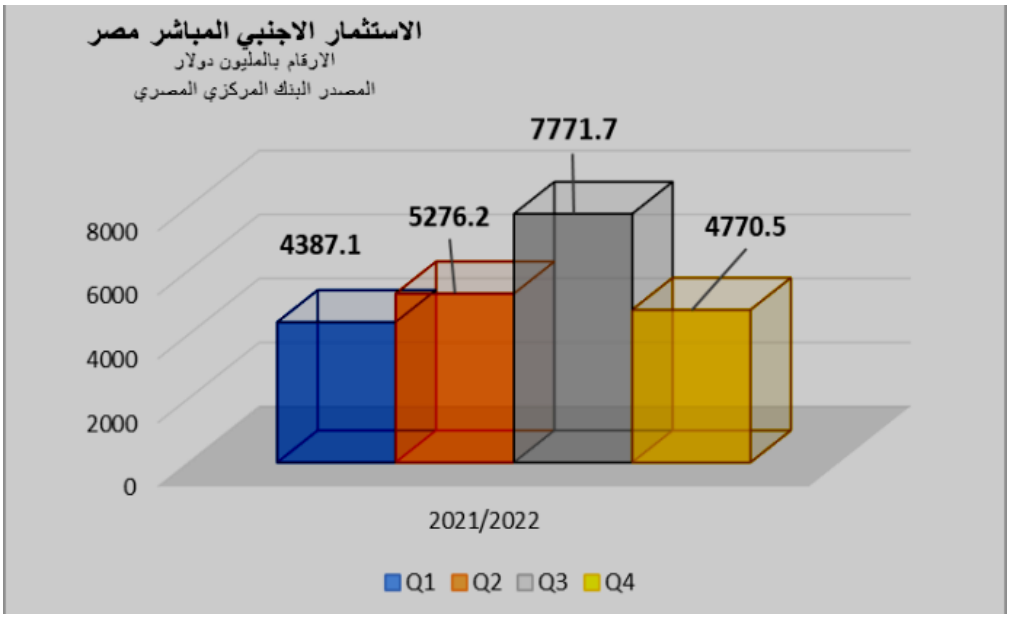

يتضح مما سبق أن الاستثمار الأجنبي في مصر قبل الغاء الطوارئ انخفض في عامي ٢٠١٩/٢٠٢٠ و ٢٠٢٠/٢٠٢١ ولكن في بنهاية ٢٠٢١ بدأ في التحسن وهذا ما ظهر جليا فيما بعد وخاصة في الأعوام

٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣ وهذا سيتم عرضه من خلال الجدوال التالية بعد الغاء حالة الطوارئ فقد ارتفع اعوام ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ وأول ٢٠٢٤ بالرغم من تاثير جائحة كرونا والحرب الروسية. أى أن "حالة الطوارئ" هى الأكثر والأكبر تأثيرًا على الاستثمار الأجنبي

وقد نال الاقتصاد المصرى إشادات دولية كبيرة خلال الفترة الماضية والحالية، لا سيما في ظل تعامله المرن مع التحديات وتحقيقه معدلات نمو تعد الأعلي في العالم خلال العام المقبل، علاوة على النظرة الإيجابية المستقرة للاقتصاد.. تعرف على التفاصيل في ٨ معلومات.

١ – صندوق النقد الدولى يتوقع أن يحقق الاقتصاد المصرى نسبة نمو ٤,٤% فى عام ٢٠٢٥ ارتفاعا من نسبة ٣% خلال عام ٢٠٢٤.

٢ – حقق الاقتصاد المصرى نسبة نمو فى الناتج المحلى الإجمالى ٣,٨% خلال العام الماضى ٢٠٢٣.

٣ – نسبة نمو الاقتصاد المصرى من أعلي نسب النمو في العالم، بل تزيد عن متوسط النمو العالمى، حيث من

المتوقع أن يصل النمو العالمى إلى ٣,١% فى ٢٠٢٤ و٣,٢% في ٢٠٢٥.

٤ – تم تسجيل فائضا أوليًا بقيمة ٤١٦ مليار جنيه بمعدل ٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي مقارنة بـ ٥٠ مليار جنيه بمعدل نصف فى المئة «٠,٥ ٪» فى نفس الفترة من العام المالى الماضى، ٩ اشهر بنسبة نمو سنوى أكثر من ٨ مرات ونصف،

٥ – قررت مؤسستى التصنيف الائتماني «موديز»و«ستاندرد آند بورز» تغيير نظرتهما لمستقبل الاقتصاد المصرى إلى إيجابية.

٦ – توقع بنك الاستثمار الأمريكي «جولد مان ساكس»، تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمصر من تقديرات تبلغ ٣,٥٪ في العام المالى الحالى إلى ٤,٩% في العام المالى المقبل ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥، وأن يتراوح في المتوسط بين ٦٪ و٦,٥٪ اعتبارًا من السنة المالية التالية فصاعدًا.

٧ – مجموعة البنك الدولي تعتزم توفير ٦ مليارات دولار تمويلات خلال الثلاث سنوات المقبلة، بواقع ٣ مليارات دولار لمساندة برنامج الإصلاحات،و٣ مليارات دولار لتمكين القطاع الخاص.

٨ – صندوق النقد رفع قيمة القرض من ٣ إلى ٨ مليارات دولار.

الخاتمة

أولًا: نتائج الدراسة:

- يعد الضبط الإداري من الموضوعات الهامة فى القانون الإدارى والتى تهدف إلى المحافظة على النظام العام والسلطة الإدارية هى صاحبة الأختصاص الاصيل فى تنفيذ القانون.
- يعتبر إعلان حالة الطوارىء من أخطر النظم القانونية التى يمكن أن تؤثر على الحقوق والحريات العامة ويتم اللجوء من خلالها إلى العديد من الأجراءات الإستثنائية.
- لم يتفق الفقهاء على تعريف محدد لحالة الطوارىء فهى تختلف من دولة إلى دولة ولكن بالرغم من ذلك فقد أتفقوا على الغاية التى من أجلها فرضت حالة الطوارىء وهى مواجهة ظرف إستثنائى تمر البلاد به
- يجب للأعلان حالة الطوارىء توافر مجموعة من الشروط سواء الموضوعية أو الشكلية.

- أن شروط أعلان حالة الطوارىء سواء فى مصر أو الكويت قد جاءت متشابهة إلى حد كبير.
- أن السلطة المختصة بإعلان حالة الطوارى قد أنيطت بالسلطة التنفيذية المتمثلة فى رئيس الدولة أو الملك أو الأمير حسب النظام السياسى لكل دولة ممايؤكد على أهمية أعلان حالة الطوارىء ومساسها بالحقوق والحريات العامة.
- التنظيم القانونى لحالة الطوارىء من الأمور الهامة التى لاغنى عنها والتى تعمل على عدم أستبداد وتعسف السلطة التنفيذية وتحدد من سلطاتها خلال الظروف الإستثنائية التى تمر بها البلاد
- التنظيم القانونى لحالة الطوارىء يكون من خلال أتباع أحد الأسلوبين سواء السابق أو المعاصر لحالة الطوارىء
- اختبار صحة الفروض

- يمكن القول ان هذة الدراسة اكدت ان النتائج الموتوصل اليها دعمت صحة الفرضية الاساسية التاثير المباشر للظروف المستجدة للدولة على تدفقات الاستثمار الأجنبي.

وما استتبع ذلك من ضمانات مقبولة للمستثمر الأجنبي في ظل الغاء حالة الطوارئ على تدفق الاستثمار الأجنبي.

ثانيًا: توصيات الدراسة:

- نوصى بعدم تحصين أى قرار صادر من سلطة التنفيذية أثناء حالة الطوارىء وعرضه على المحاكم المختصة بذلك.
- نوصى بعدم التوسع فى تطبيق نظرية الظروف الطارئة وأن يتم تطبيقها فى أضيق نطاق ممكن
- الاهتمام بموضوع الاستثمارات الأجنبية لأنها تعد الظاهرة الاكثر قوه وفاعلية في العلاقات الاقتصادية الدوليةلا سيما الاستثمارات الأجنبية المباشرة الشركات المتعدية الجنسية.

- نوصى بالدور الفاعل للاستثمارات الأجنبية في التحولات الاقتصادية الدولية سواء من الناحية المالية التمويلية أو التسويقية أو التكنولوجية وحتى الاعلامية.
- بذل قدر من البحث والتقصي للاستثمارات الأجنبية على المستويين العالمي والمحلي
- السعى لجذب الاستثمار الأجنبي تهيئة المناخ المناسب الذي يحفز على الاستثمار الأجنبي، وتقديم التسهيلات والحوافز للمستثمر الأجنبي.
- توسيع القاعدة الاستثمارية في البلد لحل مشكلة البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة، وإدخال تقنية متقدمة للدولة
- التعرف على الأساليب الحديثة المتبعة في الإدارة والتنظيم والاتصال والتسويق، مما يؤدي إلى كسب العمالة الوطنية مهارة أعلى وخبرة أكبر.